Tikrit University | College of Arts
Journal of Al-Frahedis Arts
ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)
Vol (12) | Issue (42) | Part I | Year (2020) | Pages (543-562)

ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)
Journal of Al-Frahedis Arts
Available Online: http://www.jaa.tu.edu.iq

Tikrit University
J.F.A
Journal of Al-Frahedis Arts
College of Arts

Asst.Prof.Dr. Whamidh Faris Sa'ab
E-Mail: dr.wamedh.faris@gmail.com
Mobile: 07701809077

Department of Comparative Religions
College of Islamic Sciences
Tikrit University
Salahuddin / Tikrit
Iraq

***Keywords*:**
- Islamic Political
- Policy
- System
- Thought
- Rule

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received: 30/12/2019
Accepted: 21/01/2020
Available Online: 07/06/2020

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College o

Islamic Political Theory - A Contemporary Intellectual Study

A B S T R A C T

There are many issues related to Islamic politics and thought that have been and continue to be debated in the scientific circles and in the political arena in our Islamic world about what Islamic political theory is. Day after day, experiences differ in their causes and vary in their successes and failures from one environment to another and from one decade to another.

In summary, I say: Islam is good and good for every time and place.

© 2020 J.F.A, College of Arts | Tikrit University

* *Corresponding Author:* *Asst.Prof.Dr. Whamidh Faris Sa'ab | Department of Comparative Religions / College of Islamic Sciences / Tikrit University | Salahuddin - Tikrit / Iraq | E-Mail: dr.wamedh.faris@gmail.com / Mobile: 07701809077*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية السياسية الإسلامية ـ دراسة فكرية معاصرة

ا.م.د. وميض فارس صعب
البريد الكتروني: dr.wamedh.faris@gmail.com
رقم الجوال: ٠٧٧٠١٨٠٩٠٧٧

قسم الأديان المقارنة
كلية العلوم الإسلامية
جامعة تكريت
صلاح الدين / تكريت
العراق

الكلمات المفتاحية:
- السياسة الإسلامية
- سياسة
- نظام
- فكر
- حكم

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: 30/12/2019
القبول: 21/01/2020
التوفر على الانترنت: 07/06/2020

الملخص

كثيرة هي القضايا المرتبطة بالسياسة والفكر الإسلامي التي كانت وما زالت محل جدل في الأوساط العلمية وفي الساحة السياسية في عالمنا الإسلامي عن ماهية النظرية السياسية الإسلامية، فالأمر يتجاوز مجرد مداولات من باب الترف الفكري إلى الأهمية الواقعية ولتي ترتبط بحاجة لإثراء الفكر السياسي الإسلامي بتوسع تجارب الحركات الإسلامية يوما بعد يوم، فتجارب تختلف حيثياتها وتتفاوت في نجاحاتها وإخفاقاتها من بيئة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر.

وخلاصة ما اقول: أن الاسلام صالح ومصلح لكل زمان ومكان.

©2020 J.F.A, كلية الآداب | جامعة تكريت

جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وسار على نهجه إلى يوم الدين. أما بعد:

كثيرة هي القضايا المرتبطة بالفكر الإسلامي التي كانت وما زالت محل جدل في الأوساط العلمية وفي الساحة السياسية في عالمنا الإسلامي عن ماهية النظرية السياسية الإسلامية، فالأمر يتجاوز مجرد مداولات من باب الترف الفكري إلى الأهمية الواقعية ولتي ترتبط بحاجة لإثراء الفكر السياسي الإسلامي بتوسع تجارب الحركات الإسلامية يوما بعد يوم، فتجارب تختلف حيثياتها وتتفاوت في نجاحاتها وإخفاقاتها من بيئة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر.

كما عاش العالم الإسلامي موجة من التغيرات الاجتماعية والسياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتطلع الإنسان في هذه الجغرافية إلى حركة إصلاحية تجديدية تدفعه باتجاه البحث عن التطور والرفاهية، وكانت هذه الاتجاهات الجديدة تحاول أن تحافظ على الهوية الإسلامية والإفادة من التطورات التي تحصل في الواقع، ومع ان الاتجاهات المعاصرة ركزت على قضايا أفرزها تطور الحياة في الغرب إلا انها حاولت تكييف صياغة مشروع يتبنى الإصلاح للواقع مع المحافظة على المبادئ والهوية الإسلامية للمجتمع، وقد شكك بعض المفكرين بقدرة المشروع الإسلامي على أن يكون مصدر النهضة.

إن الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي حاولت تحريك الجمود الاجتماعي، ودعت إلى ترك الأساليب القديمة البالية التي أدت إلى توقف حركة التطور في البلاد الإسلامية، وكانت محاور هذه الاتجاهات تنصب على قضايا التحرر من الجهل والاستبداد السياسي والديني، وكان في مقدمة هذه القضايا هي العلمانية والليبرالية ومسألة حقوق المرأة والدعوة إلى إشراكها في العملية الاصلاحية، وكذلك حقوق الإنسان والدعوة إلى الحرية أو ما يسمى بالليبرالية في المصطلح الغربي الحديث وتعرضت هذه الدعوات إلى موجة نقد شديدة من قبل التيارات الإسلامية ومراجع الدين على اعتبار ان هذه الدعوات هي في جوهرها دعوة إلى الانفلات من تعاليم الدين والتمرد عليه وكذلك هي تقليد للغرب وقد يحدث سوء فهم أو خطأ في الأسلوب يعزز هذا الموقف، وبناء على ذلك ظهرت حركات اصلاحية دينية في بلاد المسلمين.

ولذلك على الباحث المحايد أن يدرس الموضوع بعناية ودقة وحيادية لكي يخرج بتصور علمي منهجي يعزز التكامل المعرفي والتمسك بالهوية والخصوصية مع الانتماء للمعاصرة والاندماج الثقافي، وهو المنهج الذي سنحاول أن نسير عليه في بحثنا هذا، ونسأله سبحانه وتعالى ان يجعل هذا العمل مباركا وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

اشكالية البحث:

نحاول في هذا البحث ان نسلط الضوء على التساؤلات الآتية:

١. هل الاسلام هو نظام سياسي أو نظام ديني بحت؟

٢. هل وحدة الأمة تتطابق دائماً مع وحدة الإمامة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. هل يمكن قيام نظام اسلامي ينسجم مع الاوضاع الاقليمية والدولية الراهنة؟

٤. وما هي علاقة الافكار السياسية بتطور الاحداث التاريخية في تكون الدولة الإسلامية.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد:

تعريف المصلحات الوارد ذكرها في البحث:

أولاً: مفهوم السياسة:

السياسة لغةً:

القيام على الشيء بما يصلحه، وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها، وسُوِّس الرجل: إذا مُلِّك أمرهم، والسُّوس: الرياسة، يقال: ساسوهم سوساً، وإذا رأَّسوه قيل: سوَّسوه وأساسوه، والسياسة فعل السائس، يقال: هو يسوس الدواب: إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته [١].

السياسة اصطلاحاً:

مفهوم السياسة كغيره من المفاهيم الفكرية يختلف حسب العقيدة والمبدأ والنظرية التي يستفاد منها، أو يعتمد عليها، لذا فقد عُرِّفت السياسة بتعاريف عديدة، وفهمت بصور وأشكال مختلفة.

ويهمنا في هذا البحث أن نعرِّف (السياسة) تعريفًا إسلاميا مستفادًا من النظرية الإسلامية وفهمها للسياسة، وأقرب التعريفات التي اطلعت عليها هي: (عمل تقوم به الأمة، وجهاز السلطة، من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للرسالة الإسلامية التي لخَّصها الفقهاء بـ "جلب المصالح ودرء المفاسد") [٢].

وعرفها البعض بانها: (علم بما يدفع المضرة عن الدنيا ويجلب منفعتها) [٣].

ثانياً: مفهوم النظام الاسلامي:

إذا أردنا تعريف النظام السياسي الاسلامي بالنظر إلى لفظه؛ قلنا: هو مجموعة الخطوات أو الإجراءات المتناسقة التي يتم من خلالها تدبير الأمور وتسييرها بطريقة صالحة. وإذا أردنا تعريفه بالنظر إلى أنه لقب على كيفية حكم الدولة؛ قلنا: هو مجموعة الأحكام وما ينتج عنها من هيئات أو مؤسسات وتنظيمات متعلقة بالدولة الإسلامية من حيث إقامة الدولة وإدارتها والمحافظة عليها وتحقيق غايتها [٤].

فيدخل في إقامة الدولة الأحكام المتعلقة بنَصْب الخليفة؛ من حيث حكم توليته وشروطه وواجباته وحقوقه وكيفية اختياره، وصفات من يختاره، وكيفية انتقال السلطة وموجبات ذلك، وحدود صلاحياته.

ثالثاً: مفهوم الفكر:

الفكر لغةً:

هو اعمال الخاطر في الشيء [٥].

الفكر الاسلامي اصطلاحاً:

هو النتاج للعقل الناشئ في المجتمع الاسلامي، في ظل القران والسنة، وسيرة السلف الصالح [٦].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تأصيل النظرية السياسية الاسلامية:

هناك دعوتان أساسيتان تتضمن مجموعة من التحفظات على عملية تأصيل النظرية السياسية الاسلامية وتتمثل فيما يأتي [٧]:

أولاً: مثالية الإسلام: ومن ثم العلم المستند إليه أو الموصوف به – وعدم قابليته للتطبيق.

ثانياً: إن عملية تأصيل علم سياسة إسلامي تخلط بين أمور العلم ومجاله وأمور الدين ومنطقه، ومن ثم فان هذا أقحام للدين في منطقة ليست له.

ثالثاً: إن المنهج (في جوهره) أمر محدد، يتسم بالعالمية في الأخذ به ووجوب اتباعه.

وهذه الدعاوى يتصور من يرددها أنها مانعة للقيام بعملية التأصيل وتشير إلى عدم جدوى هذه العملية ابتداءً أو القيام بها وبذل الجهد بشأنها، إلا أنه بفحص تلك الدعاوى جميعاً، نجد أنها تعتمد في ظاهرها ومنطوقها على صياغة محكمة إلا أنها لا تصمد عند محاولة مناقشتها في أسس صياغتها والمفاهيم التي تستند إليها، والمعايير التي تحتكم إليه، ولا شك أن هذه الأمور في حاجة إلى بيان مجمل كما وضحها الدكتور الريّس [٨].

الدعوى الأولى:

مثالية علم السياسة الإسلامي إن وجد وعدم قابليته للتطبيق: وتستند هذه الدعوى الأولى إلى أكثر من حجة أهمها [٩]:

١. أن الإسلام يشير فحسب خاصة في مجال السياسة إلى مجموعة من المبادئ العامة والقيم الكلية، وأن ذلك بدوره يشير إلى وجود منطقة فراغ كبيرة يمكن ملؤها وفق اختيار العقل البشري المحض، ومن ثم فإن هذه الحجة تعتبر معظم المفاهيم السياسية تدخل في منطقة العفو.

٢. تستند إلى مثالية الإسلام وعلم السياسة الناتج عنه خاصة في علاقته بالواقع السياسي فتارة تشير إلى تلك المثالية إلى أن الإسلام لا يملك إلا أطراً نظرية مجردة لا تتناسب مع الواقع المتطور كما أنها كذلك غير قادرة على إفراز نظم ومؤسسات قادرة على حل مشاكل ذلك الواقع، وتارة أخرى تستند إلى تغليب الواقع، الذي استند بكل معالمه، بما يؤكده ذلك من أن الإسلام وكذا علم السياسة الناتج عنه إن لم يخضع للواقع، فإن هذا الواقع سيتجاوزه حتماً، خاصة أن الإسلام تتبع مثاليته من قدمه الزماني ومن تجاوز الزمن له، بينما أن الرؤية المعاصرة لعلم السياسة هي القادرة على الاستجابة لهذا الواقع ومشاكله، وتارة ثالثة تشير هذه الحجة إلى مثالية الإسلام استناداً إلى أنه لم يطبق ملتزماً بأصوله إلا فترة يسيرة من الزمن لا تتعدى بضع سنين مفتتح الدعوة وعهد للخلافة الراشدة.

أن الدين (بحكم معالجته كعلاقة فردية بين العبد وربه) محدود القيمة والتأثير، ومن ثم فهو لا شأن له بواقع الحياة وحركتها ومن ثم فإن هذا التصور سيتأكد ضرورة في عملية تأصيل علم سياسة إسلامي، وتحرير الأمر في هذه الدعوى وتحقيق وزن هذه الحجج يتأتى من خلال عرض أهم القواعد المنهجية التي تحكم التفكير بهذا الأمر [١٠].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: طبيعة النظام الإسلامي:

هل هو سياسي ام ديني؟:

يؤكد الباحثون من (إن السياسة جزءٌ أصيل من منظومة الإسلام الاعتقادية والأخلاقية والقانونية، والقيم السياسية الإسلامية ثرية وقادرة على تزويد المسلمين بل وكافة البشر بالإلهام الكافي لبناء أعدل الأنظمة السياسة وأنبلها، كما أن شؤون السياسة والحكم مهما تضمنته من غايات المصالح الدنيوية لها في الإسلام معنىً تعبُّدي لا يتحقق إلا في ظل التزام الدولة بمرجعية الوحي، فقضية الرد إلى الله والرسول بمعناها المرجعي هي أهم فارق بين النظام الإسلامي والنظام العلماني اليوم) [١١].

فالنظام الاسلامي يمكن ان يوصف في وقت واحد بالوصفين؛ وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها ما يأتي:

أولاً: حقيقة الاسلام شاملة:

ومعناها ان منظومة الاسلام (تجمع بين شؤون الناحيتين المادية والروحية، وتتناول اعمال الانسان في حياتيه الدنيوية والأخروية، بل ان فلسفته عامة تمزج بين الامرين، ولا تعترف بالتمييز بينهما الا من حيث اختلاف وجهة النظر، اما في ذاتيتيهما فيؤلفان كلا أو وحدة منسقة، وهما متلازمان لا يمكن ان يتصور انفصال أحدهما عن الآخر، وهذه الحقيقة عن طبيعة الاسلام قد اصبحت من الوضوح بحيث لا تحتاج الى كبير عناء لإقامة البرهان. وهي مؤيدة من حقائق التاريخ؛ وكانت عقيدة المسلمين في كل العصور السالفة) [١٢].

ومن الحقائق التاريخية لإثبات ذلك وهذه الاقوال كلها تؤيدها وقائع التاريخ ينقل لنا الريّس الحقائق الاتية [١٣]:

١. ان اثر ظهور الدعوة الاسلامية تكوين مجتمع جديد له ذاتية مستقلة تميزه عن غيره، يعترف بقانون واحد وتسير حياته وفقاً لنظام واحد، ويهدف الى غايات مشتركة، وبين افراده وشائج قوية من الجنس واللغة والدين، والشعور العام بالتضامن، ومثل هذا المجتمع الذي تتوفر فيه تلك العناصر هو الذي يوصف بأنه سياسي؛ أو هو الذي يقال عنه انه دولة فانه لا يوجد اي تعريف لها غير ان تجتمع هذه الصفات كلها التي ذكرت، في مجتمع ما.

٢. العقد التاريخي في بيعتي العقبة الأولى والثانية فهو حقيقة يعرفها الجميع، تم فيه الاتفاق بين ارادات انسانية حرة وافكار واعية ناضجة، من اجل تحقيق رسالة سامية، ان هذا المجتمع السياسي أو الدولة، قد بدأ حياته الفعلية واخذ يؤدي وظائفه.

٣. ان في بداية الدولة عملها لم تكن هناك اية وظيفة من الوظائف التي يمكن ان يقال عنها انها سياسية، من اعداد الاداة لتنفيذ العدالة، أو تنظيم للدفاع، أو بث للتعليم أو جباية للمال، أو عقد معاهدات، أو إنفاذ سفارات، الا كانت هذه الدولة تؤديها وهذه هي، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحال ان ينكرها أحد، الا إذا كان يباح له ان يجحد اية حقيقة أو حقائق تاريخية، وقعت في عصر من العصور، واجمع عليها الناس قاطبة.

المبحث الثالث: علاقة الافكار السياسية بتطور الاحداث التاريخية في تكون الدولة الإسلامية:

هنالك قاعدة سياسية يتداولها علماء السياسة تنطلق من فكرة انه بتطور الأحداث التاريخية تتطور الافكار السياسية [١٤]، وفي هذا المبحث سنحاول ضبط مراحل منهجية تطور النظرية السياسية الاسلامية بتطور الاحداث التاريخية، ومحاولة ضبط ما يتمحور عنه شقه السياسي والذي تتمخض عنه النظرية السياسية، فالآراء والأفكار والمناظرات كلها فكر سياسي اسلامي نتج عن تطور الاحداث التاريخية.

وهنا محاوله لإثبات ذلك من ان هنالك صله بين الافكار السياسية وتطور الاحداث التاريخية ساهمت في تكون الدولة الاسلامية. فيقول الريس ان (من الظواهر التي ادركها بعض الباحثين في تاريخ النظريات السياسية بوجه عام، **ان هناك صلة وثيقة بين نشوء الافكار السياسية وتطور الأحداث التاريخية**، وإذا كانت هذه الظاهرة صحيحة بالنسبة الى اي نوع أو طائفة من الآراء، في اي ميدان من ميادين الفكر، فإنها حقيقة واضحة لا شك فيها بالنسبة الى النظريات السياسية الإسلامية، فهذه النظريات ولا سيما في ادوار نشأتها الأولى مرتبطة أوثق ارتباط بحوادث التاريخ الإسلامي، الى درجة انه ينبغي ان ينظر اليهما كأنهما جانبان لشيء واحد، أو جزءان متكاملان احدهما متمم للآخر، وتختلف طبيعة العلاقة بينهما: فتارة تبدو الآراء وهي الموحية بالحوادث، وطوراً تكون هذه سبباً للآراء أو ظرفاً محيطاً بوجودها، وقد لا تكون النظرية الا امتداداً لواقع ماض، أو قياساً على سابقة تم إقرارها في عصور سالفة، أو قد تأخذ العلاقة صورة أخرى، ومن اجل هذا الترابط بين الجانبين النظري والواقعي، يصير من الواضح انه لا يمكن فهم اي منهما بدون الآخر، كما ان خير منهج لدراسة هذه النظريات هو ان تدرس مقترنة بالوقائع التاريخية التي ارتبطت بها، وتندرج معها في مراحل التطور بحسب ترتيبها الزمني الذي هو في نفس الوقت الترتيب الطبيعي أو المنطقي حتى يدرك كنه الصلة التي تربط بين الطرفين، وتتضح حقيقة الآراء، وتعرف البيئة التي نبتت فيها كل فكرة الى ان اثمرت نتائجها، ووصلت الى تمام نموها) [١٥].

ولعل ثلاثية ابن خلدون عن المُلْك الطبيعي والمُلْك السياسي والخلافة تعين على توضيح مكانة المخالفين الداعمين للاستبداد في سلَّم القيم السياسية، وهنا لابد من الاشارة الى ان ابن خلدون ميَّز بين ثلاثة أنماط من النظم السياسية وهي [١٦]:

١. **الملك الطبيعي:** فتوصل إلى أن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.

٢. **الملك السياسي:** هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.

٣. **الخلافة:** هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ويؤيد استقراء القيم السياسية من النص الإسلامي ما ذهب إليه ابن خلدون من تقسيم ثلاثي، فأعلى أنماط الحكم السياسي في الإسلام مَرْتبة هو دولة الشرع والعدالة الإلهية، والتي يعني بها طبيعة تطور الأحداث التاريخية تتطور الافكار السياسية، وهي تتأسس على التعاقد والتراضي في بنائها، وتلتزم بالمرجعية الأخلاقية والتشريعية الإسلامية، فهي تجمع بين الشورية والمرجعية الإسلامية، وهذه هي الدولة الإسلامية المعيارية، المنسجمة مع القيم السياسية الإسلامية، لأنها ملتزمة بمقتضى النظر الشرعي وجامعة بين المصالح الأخروية والدنيوية حسب تعبير ابن خلدون.

وأوسط الأنظمة السياسية مَرْتبة من منظور إسلامي، هي دولة العقل والعدالة البشرية التي لا تهتدي بهداية سماوية، لكنها تَجْهد في تحقيق العدل والصالح العام طبقا لمقتضيات العقل والتجربة والإنصاف الإنساني، وينطبق هذا التعريف في السياق المعاصر على كل الدول الديمقراطية التي تتأسس على التراضي والتعاقد، لكنها لا تلتزم بالمرجعية الإسلامية، وهذا النمط من الدول منسجم مع قيم الإسلام السياسية في بنائه لا في مرجعيته. وأدنى الأنظمة السياسية مَرْتبة من المنظور الإسلامي هو مرتبة دولة الهوى، أو الغرض والشهوة بلغة ابن خلدون، فهي دولة تتأسس على القهر والجبْر في بنائها، ولا تلتزم بمرجعية قانونية، لا إسلامية ولا غير إسلامية، ويدخل تحت هذا الصنف كل دول الطغيان والاستبداد، ودولة الهوى تناقض قيم الإسلامية السياسية بناء وأداء في كل شيء، حتى وإن كانت غالبية سكانها مسلمين) [١٧].

المبحث الرابع: نظريات السياسة الاسلامية:

وفيه مطالب:

المطلب الاول: نشأة النظريات السياسية الإسلامية:

في هذا المطلب نسلط القول في شرح طبيعة هذا العصر الأول وذلك منذ نشأته في عهد رسول الله ﷺ الى السنوات الاخيرة من خلافه عثمان ففي هذه المدة التي بلغت نحو ثلاثين عاما، تغيرت العناصر التي كانت تكون المجتمع، واخذ جيل ينقرض أو يختفي من على ظهر المسرح بالتدريج ولتحليل العوامل التي اثرت في اتجاهاته ونتناول الموضوع من خلال ما يأتي:

أولاً: العهود المثالية قصيرة الأمد:

ان العهود المثالية انها قصيرة الامد دائما ويعرف ذلك كل من يدرس تواريخ الامم ولا سيما تاريخ حركات الاصلاح والانقلابات والثورات، في مختلف العصور ومن اسباب ذلك [١٨]:

١. ان الجيل الأول الذي ينهض حاملا اعباء دعوة جديدة، مستمسكا بالمثل العليا مجاهدا في سبيل تحقيقها، لا يلبث بعد مضى مدة من الوقت تكفي لأن ينشأ امرؤ من دور الطفولة الى دور الكهولة ان يخلفه جيل جديد، لا تتوفر له نفس العناصر التي توفرت للجيل السابق، فلا يكون له في مجموعة مثل قوة ايمانه ولا عمق فهمه للمبادئ، ولا درجة حماسه لها، إذ ان الافكار والمشاعر قلما يورثها جيل لأخر بنفس القوة سليمة كما هي، دون ان يعتريها نقص أو تبديل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ثم ان المستوى العالي الذي ترتفع اليه النفس الانسانية في اثناء تلك العهود الاستثنائية يصعب على الطبيعة البشرية أن تحتفظ ببقائها فيه، وقد ركبت فيها غرائز وميول وأهواء تنزع بها الى الهبوط الى مستويات أدنى، كما أودعت فيها العواطف التي تدفع بها نحو السمو.

٣. ان الظروف والاحوال تختلف، من امثال هذه الحركات الاصلاحية والدعوات والثورات انما تظهر نتيجة لتجمع اسباب معينة اقتصادية وسياسية وفكرية، ثم بعد ان تنهى الدعوات أو الحركات الى نجاح وتتمكن من تحقيق اهدافها كلها أو بعضها لا تكون تلك الاسباب قد بقيت كما هي، بل يكون قد زال بعضها وتبشأنت طبيعة البعض الاخر، كما انه يترتب على الوضع الناشئ الذي يكون قد ادى اليه النجاح ان تتغير البيئة، وتوجد عوامل وتبدو ظواهر كانت غير معروفه من قبل، وما دأومت الاسباب أو المقدمات تتغير فلا بد ان تتغير النتائج تبعا لها.

٤. ان بقاء مجتمع ما في مستوى رفيع إذا قيست بمقاييس الاخلاق أو السياسة انما يرجع الى حد بعيد وذلك الى جانب الاسباب الاخرى: من استعداد المجتمع نفسه وطبيعة الظروف المحيطة به الى نوع القيادة الممتازة التي توجهه وتلهمه، وهي متمتعة بصفات فائقة غير شائعة الوجود: من حكمة وكياسة وسعة افق وبعد نظر ونزاهة مقصد والطبيعة لا تجود بالعبقريات كثيرا، فإذا خلا مكان القيادة لم يجد المجتمع من يملوه ممن يصارع الموجة الأول في كفاءته أو تكتمل له كل هذه الصفات، وتكون النتيجة التي لا مفر منها ان ينزل المجتمع من مكانته وتتعثر خطاه، وتتزاحم عليه المشاكل وتظهر لذلك كله اثار غير مستحبة، يكون مغزاها ان عهد قد انقضى وبدأ عهد اخر [١٩].

ثانياً: نظرية الأمة هي الأصل:

قدم الدكتور ضياء الدين الريّس في كتابه نظريات المثل الخارجية، في موضوع نظرية الامة هي الاصل بحثا قيما والذي ينفلت بعقلية الفقيه، ومنهجية الأصولي، وخلفية المقاصدى، من أسر المقاربات الكلاسيكية والتناولات المكرورة، مناسباً إلى آفاق الفكر الرحبة في مطارحات تجديدية لبعض أهم القضايا التي ظلت حاضرة في كل أجندة الفكر والثقافة [٢٠].

وقد تناول الريّس في كتابه هذا محور أول علاقة الأمة بالدولة ليس من حيث موضع كل منهما ومكانتها من الأخرى وحسب، ولكن أيضاً من حيث موقع كل منهما ومكانتها في الخطاب الشرعي، وما يترتب على تصورها نظرياً وإقامتها عملياً من نتائج، منطلقاً طبعاً من أطروحة أن الأمة هي الأصل في تجاوز جريء للإشكالية التقليدية المتمثلة في أمة الدولة أم دولة الأمة [٢١].

المطلب الثاني: نظرية تكون الدولة الإسلامية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يَرجع البعض استعمال مصطلح الدولة الإسلامية [٢٢] (إلى كتابات الشيخ حسن البنا وعبد القادر عودة اللَّذَين شكلت كتاباتهما مَتنًا تأسيسيًّا ثم تواترت بعدهما الكتابات مُعَدِّلةً ومُطَوِّرةً، وإن كان تعبير الدولة الإسلامية يَرد للمرة الأولى في عنوان كتابٍ لعبد الوهاب خلاف سنة ١٩٢٣م) [٢٣].

وذكر الريّس في كتابه الاسلام والخلافة في العصر الحديث (ويَرد تعبير دُولة مرة واحدة في القرآن، وتدور دلالته اللغوية بشأن معنى المداولة، وقد تَجنّب الفقهاء الأوائل استعمال دَولة في كتاباتهم الأولى، ففيما يخص الأرض أو الرقعة الجغرافية استعمل الجغرافيون تعبير الإقليم، وفي مسألة صلاة الجمعة وغيرها استعمل الفقهاء تعبير المِصْر، وفي المجال السياسي استعملوا تعبير دار الإسلام، وفيما يخص الهيئات السياسية استعملوا تعبيرات الخلافة، والإمامة، والولاية، ولكن المؤرخين فيما بعد أدخلوا مصطلح الدولة في سياق الحديث عن السلطة السياسية للتنظيمات القبلية القوية التي استطاعت السيطرة على مؤسسات السلطة، وبالعودة إلى الرسائل الإدارية المبكرة المتعلقة بالدولة، والتي كُتبت على أوراق البَرْديّ، والنقوش والنقود، أمكن لبعض الباحثين إدراك شكل الدولة التي نتصور بأنها نظام سياسي معقد، حدد فيه الدولة بأنها بناء سياسي ينطوي على مجموعة من المؤسسات السياسية، ويرتكز على تصور للسلطة التشريعية مبني على فكرة العدل) [٢٤].

وعرف التاريخ السياسي للإسلام بعد وفاة النبي ﷺ نظام الخلافة بوصفه شكلاً للحُكم، والخلافة في التفكير الإسلامي المبكر كانت هي الناظم للأمة والجماعة، والقائمة على المشروع العالمي لهما [٢٥].

فالدولة بواسطة مؤسساتها وأيديولوجيتها التشريعية تنظم علاقات القوى المختلفة في المجتمع، وتضعها في إطار كبير، وتجعل لسلطتها هي المكانةَ العليا بين سائر القوى في المجتمع، ومؤسسات الدولة التي تمكنها من بسط سلطة القانون وحفظ النظام السياسي سالمًا هي: المجموعة الحاكمة، والجيش والشرطة، والسلك القضائي، وإدارة الضرائب، وبعض المؤسسات الإضافية، وقد توصل العلماء إلى أن الدولة كانت واضحة المعالم منذ خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥٨٦ هـ) وأنه كان هناك دولة على الأرجح منذ خلافة معاوية بن أبي سفيان (٤١٦٠ هـ)، وإن كانت هناك دلائل على أن الدولة سبقت خلافة معاوية، وقد عرف التاريخ السياسي للإسلام بعد وفاة النبي ﷺ نظام الخلافة بوصفه شكلاً للحُكم، والخلافة في التفكير الإسلامي المبكر كانت هي الناظم للأمة والجماعة، والقائمة على المشروع العالمي لهما، وقد استمرت حتى مطلع القرن الرابع الهجري إلى أن فوجئ الفقهاء بظهور الدولة السلطانية، وهي ظاهرة جديدة تمت شَرْعَنتُها فيما بعد (ولذلك أُلفت كتب الأحكام السلطانية [٢٦]) [٢٧].

يقول الدكتور عبد الحميد متولي (ولقد حاز كتاب الأحكام السلطانية للماوردي من الشهرة بين علماء المسلمين وفي المجالات السياسية الإسلامية خطاً لا يحتاج معه الى اي تعريف أو تقديم ومنذ ان تجدد الاهتمام بمسألة الخلافة اعتبر هذا الكتاب، بعامة، خير عرض معتمَد للنظرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية الإسلامية، فبهذه العبارات مهّد المستشرق المشهور هاملتون جب [٢٨] لواحدة من أولى الدراسات الجادة في الفكر الغربي التي تناولت فكر أبي الحسن الماوردي، من خلال كتابه الاحكام السلطانية الذي يعتبر واحداً من ابرز الكتب السياسية التي وضعت أواخر القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي) [٢٩].

المطلب الثالث: نظرية مصدر السلطات:

يعلم الباحثون والمتخصصون في القضايا السياسية (ان النظام الديمقراطية يقوم على فكرة مركزية، هي أن الأمة مصدر السلطات؛ أي السلطات الثلاث التي تقوم عليها الدولة، وهي: السلطة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية.

وعن هذه الفكرة المركزية تتفرع سائر المقولات الأساسية للديمقراطية؛ من: اختيار الحاكم بواسطة الأمة، وحق الأمة في محاسبته وعزله، وكذلك حقها في تداول السلطة، والتمتع بالحريات العامة، وتكوين الأحزاب، وإصدار الصحف ... إلى غير ذلك من أسس ومبادئ.

فالديمقراطية مذهب يقوم على أن الأمة مصدر السلطات، وأن إرادتها هي أصل السيادة ومصدرها في الحكم.

ولكي نفهمَ الأساس الأهم الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو الأمة مصدر السلطات وندركَ مدى اتفاقه أو اختلافه مع أسس النظام السياسي الإسلامي، لابد أن نتعرف على معنى السيادة المراد إسنادُها إلى الشعب، كحق أصيل له في النظام الديمقراطي [٣٠].

فهذه السلطات كلها تثبت أن الموجب الأول لعقد الإمامة إنما هو الأمة وهذه إجابة السؤال السابق كما تثبت في الوقت نفسه أن الإمامة أو الخلافة نيابة عن المسلمين؛ وأنها حق الأمة جميعاً؛ وتنطوي على حقوق لهم. وهي باعتبار آخر، ينظر إليها أيضاً ولا تتغير طبيعتها باختلاف النظر على أنها حق لله، وعهد إليها أداء ورعاية حقوق الله. ولكن الأمة، من الوجهة التنفيذية وفي نهاية الأمر، هي التي تتخذ العدة وتوجد الوسائل لأداء كل تلك الحقوق، فما دام قد ثبت لدينا أن (الإمامة هي نيابة أو وكالة عن الأمة، فمعنى ذلك – إذا أردنا أن نستعمل لغة القوانين الدستورية الحديثة – أن الأمة، من الوجهة السياسية العملية، هي مصدر السلطات؛ وأن كل ما يصدر عن الإمام، وهو رئيس الدولة، من سلطات أو ولايات، فمرجعه الأول إرادتها، وهذه هي الإرادة التي تظهر حين تقرر أن تنشئ، أو توجب العقد باختيار وتمنح حق التصرف في تلك الحقوق، باختيار، وهذا العقد هو الذي يكون الحجر الأساس في بناء الدولة.

وهذا الذي توصل إليه فقهاء الشريعة الإسلامية، وقرروه في كتبهم قبل قرون، لم يقل أقطاب الديمقراطية الحديثة أكثر منه.

المطلب الرابع: نظرية الاكتفاء أو التمثيل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمحور التعريف للفرضين: الكفائي والعيني بشأن طلب الوجوب، إذا طلب الفعل الواجب من كل واحد شخص مكلف بخصوصه فهو فرض العين، وإن كان المقصود بالوجوب إيقاع الفعل فعل المطلوب بقطع النظر عن الفاعل فهو فرض الكفاية، ففعلُ بعضهم فيه يسقط الإثم عن الباقين وهو واجب أيضا على الجميع، بخلاف فرض العين الذي يجب إيقاعه على كل عين [٣١].

وكما يشير العلماء (فهذا التعريف ينظر إلى الفعل: فإذا كان الفعل مطلوبا من كل شخص أن يفعله مثل الصلوات الخمس وصيام رمضان وحسن الخلق والسلوك الصالح فهذا فرض العين، لأن كل مسلم مطالب بهذه العبادات والسلوكيات والقيم، أما إذا كان الفعل المطلوب متجها إلى الجماعة المسلمة ككل، بأن يطلب منهم التفقه في الدين أو تكوين جيش للدفاع عن الجماعة، فإن القصد هنا أن يُنجَزَ العمل، حتى لا تنال الجماعة كلها ذنب التقصير والقعود عن إتيان ذلك، فإن تطوع نفرٌ يرون في أنفسهم القدرة على هذا الفعل، وقاموا به، فهم يسقطون الإثم عن أنفسهم وعن الجماعة أيضاً، كما جاء في تعريف آخر: فإن فرض العين هو ما طلب الشارع فعله من كل مكلف بعينه، أما فرض الكفاية: فهو ما طلب الشـــارع حصوله من غير تعيين فاعله) [٣٢].

المطلب الخامس: نظرية وحدة الأمة الإسلامية:

ان الأساس الذي بنى عليه علماء الشريعة حكمهم، في القول بمنع التعدد إما إطلاقاً، وإما في حدود الوطن الواحد، هو ما ورد من آيات وأحاديث كثيرة كلها تدعو المؤمنين إلى الوحدة، وتنهاهم عن التفرق والتنازع، فمن يقرأ هذه الآيات والأحاديث يتجل له واضحاً أن الوحدة من ألزم الفرائض الواجبة على الأمة الإسلامية؛ وأن المسلمين متحتم عليهم أن يعيشوا دائماً متضامنين، وهم يد على من سواهم [٣٣].

فمن هذه الآيات:

١. **(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)** سورة المؤمنون: الآية: (٥٢).

٢. **(وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)** سورة آل عمران: الآية: (١٠٥).

٣. **(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا)** سورة آل عمران: الآية: (١٠٣).

٤. **(وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)** سورة الأنفال: الآية: (٤٦).

٥. ومن الأحاديث: **(مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى).**

٦. ومثله الحديث: **(إذا بويع الخليفتين فاقتلوا الآخر منهما)** [٣٤]، وهذا مثل سابقه محمول – كما صرح به العلماء – على ما إذا لم يندفع المنازع إلا بقتله لأنه شهر السيف على الجماعة: أي فحاربوه، لأنه حينئذ باغ تنطبق عليه أحكام البغاة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يجادل أحد بعد الوقوف على هذه النصوص الصريحة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في أن المسلمين يجب أن يكونوا دائماً أمة واحدة؛ بل إن كيانهم وبقاءهم متوقف على هذه الوحدة، ولكن الذي ينبغي أن يبحث: هل وحدة الأمة تتطابق دائماً مع وحدة الإمامة؟ وهل لا يتصور أن تتحقق الوحدة إلا إذا كان هناك إمام واحد؟

فها نحن قد رأينا الفقهاء حينما وجدوا في ضوء ما أثبتت لهم التجارب العملية – لأن وحدة الإمامة تكون في كثير من العصور متعذرة، قد أفتوا بأنه يجوز تعددها عند اتساع المدى وتباعد الأقطار، والذي تبرهن عليه حقائق التاريخ أن تعدد الإمامة قد يكون في بعض الأحوال أو العصور أدعى إلى اقتدار الأمة على إصلاح حالها وتدبير شؤونها، وإلى مضاعفة قواها، بازدياد قوات الوحدات التي تتألف منها؛ بينما تكون وحدة الحكومة أو الإدارة مع اختلاف طبائع وحاجات الأقطار والشعوب مؤدية إلى عكس هذه الأمور؛ فينتج عنها الإهمال، أو الاضطراب، أو الاستغلال.

وإنما الذي يجب إذا أجيز التعدد بحسب ما تمليه مصالح الشعوب فقد، لا مصالح الأفراد أو الأسر، أن تتحقق الوحدة في الأهداف والغايات.

الخاتمة:

كان ما تقدم بعض الأحكام والمؤسسات والمعالم الرئيسة المتعلقة بنظامنا السياسي، ويحق لنا أن نتساءل بعد الغياب الطويل له: ما مستقبل نظامنا السياسي في تلك الأوضاع المعاصرة؟ نستطيع أن نرصد هنا العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه عودة النظام السياسي الإسلامي مرة أخرى إلى الواقع، ويمكن تقسيمها إلى تحديات خارجية ومعوقات داخلية.

فمن التحديات الخارجية:

١. تميل كفة ميزان القوى في العالم إلى المعسكر المعادي للإسلام ميلاً كبيراً، وهذه القوى ترفض بشدة عودة النظام السياسي الإسلامي مرة أخرى، بل هي التي سعت بكل قوة حتى تمكنت من إسقاط الخلافة العثمانية وتفتيتها إلى دول متفرقة.

٢. رياح العولمة التي بدأت تهب بكل قواها على بلاد المسلمين، والتي تحاول أن تصهر المسلمين مع غير المسلمين في نسق ثقافي وفكري واجتماعي واحد، وتذويب الخصوصيات والقضاء على الهويات.

٣. حرص المعسكر المناوئ للإسلام على نشر أفكاره وثقافته المتعلقة بالنظام السياسي، وتصدير نسقه الديمقراطي من حيث التصورات والآليات، ومحاولة فرض ذلك بالقوة سواءً بالتهديد أو باستخدامها.

ومن المعوقات الداخلية:

١. سيطرة الأنظمة العلمانية على كثير من بلاد المسلمين، وموالاتهم للمعسكر المعادي للإسلام لاشتراكهما في الهدف.

٢. جهل الكثير من أبناء الأمة بأحكام النظام السياسي في الإسلام.

٣. انهزامية كثير من أبناء الأمة واغترارهم بالنظم المعاصرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. قلة بل ندرة المؤلفات المعاصرة ذات الأصالة في النظام السياسي الإسلامي؛ إذ جل – إن لم نقل جميع – ما هو مكتوب في ذلك إنما هو متأثر – على درجات متفاوتة فيما بينها – بالفكر الديمقراطي وما يقدمه من حلول ومؤسسات في إدارة الدولة وحل الإشكالات بين الحكومات والمعارضة.

٥. قلة الكتب المنشورة مما دوَّنه الفقهاء القدامى، إضافة إلى أن الحلول التنظيمية التي تقدمها تلك الكتب إنما تعالج أوضاع العصر الذي كتبت فيه.

٦. ضعف عناية الدعاة بمسائل هذا الباب.

ومستقبل النظام السياسي متوقف على قدرة المسلمين على التغلب على التحديات والمعوقات، وليس من الواضح أن يتم في المنظور القريب التغلب على تلك التحديات والمعوقات إلا أن يحدث شيء غير عادي، ولكن هذا لا يمنع من البداية والثبات على العمل حتى يؤتي ثماره، والخطوة الأولى في هذا المجال هي نشر العلم بذلك وإيصاله لفئات الشعب المختلفة؛ كل بالطريقة التي تناسبه، وهذا يعني أنه لا بد من الاستثمار في هذا الجانب، وقد يكون ذلك عبر الوسائل التالية:

١. بناء المواقع على الشبكة العالمية المتخصصة في هذه المسائل.
٢. طباعة الكتب التي تبيّن تلك القضايا من المنظور الشرعي الصحيح.
٣. العناية بذلك الجانب في المحاضرات وخطب الجمعة والدروس.
٤. توزيع الأشرطة التي تخدم ذلك المجال.
٥. إقامة الندوات والحوارات في المسائل المتعلقة بذلك النظام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

(١) ينظر: تاج العروس، لمحمد مرتضى الزبيدي (١٦٩/٤)، ولسان العرب، لأبي الفضل محمد بن منظور، (١٠٨/ ٦).

(٢) الثقافة السياسة في الإسلام والقرآن، د. خالد هنداوي، ص١٣.

(٣) مجموع الفتاوى، ل تقي الدين أبو العباس بن تيمية (٤٩٣/٤).

(٤) هناك عدة تعريفات للنظام السياسي في الفكر الإنساني؛ منها: «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبيّن نظام الحكم ووسائل إسناد السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها، وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها»، (النظم السياسية)، د/ثروت بدوي، (ص١١)، ومنها: «القواعد الأساسية التي يتعارف عليها سكان كل دولة، واختيارهم لشكل الحكم فيها، والسلطات المخولة لأجهزتها الإدارية عند مباشرتها لاختصاصها، وسلطات الحاكم في علاقته بهم، ومدى حقوقهم والتزاماتهم قبل الدولة» (النظم السياسية والحريات العامة)، د/ أبو اليزيد على المتيت، (ص ٥).

(٥) لسان العرب لابن منظور,٣٥/١١.

(٦) ينظر: الفكر الاسلامي في تطوره، محمد البهي، ص٧.

(٧) ضياء الدين الريّس، مباحث في علم السياسة، مكتبة الاسكندرية، ١٩٧٠. ص٦٧.

(٨) المصدر نفسه: ص٦٨.

(٩) نظريات العلوم السياسية المعاصرة، د. ضياء الدين الريّس، دار النهضة العربية ومكتبة جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٤ – ٣٦.

(١٠) ينظر: نظريات العلوم السياسية المعاصرة، د. ضياء الدين الريّس، مصدر سابق، ص٣٤.

(١١) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي، دحسن ابراهيم حسن، دار الجيل الإصدار الأول، ١٩٣٣ م.ص٦٧.

(١٢) في التاريخ الاسلامي الحديث، ضياء الدين الريّس، مصدر سابق، ص٨٩.

(١٣) المصدر نفسه: ص٩٠ – ٩٢.

(١٤) مدخل إلى علم السياسة، جان مينو، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات ١٩٨٦م. ص٤٩، ينظر: النظرية السياسية الاسلامية في حقوق الانسان الشرعية: د محمد احمد مفتي ود. سامي صالح الوكيل، الدوحة، كتاب الامة، وزارة الأوقاف، ط١، ١٤١٠. ص٣٧ .٨٢. وينظر: نظم الحكم في الاسلام: يحيى البرازي، بيروت، دار مكتبة التربية، ١٩٨٦، ص٧٨.

(١٥) النظريات السياسية الاسلامية، الريّس، ص٢٣. وينظر: مسائل معاصرة في فقه السياسة بسطامي محمد سعيد الخير، مصدر سابق، ص ٨٩، وينظر: المسؤولية، محمد أمين المصري، طبع المكتب الإسلامي، مصدر سابق. ص.٢١.

(١٦) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ص٢٣٩.

(١٧) الاسلام والخلافة في العصر الحديث، ضياء الدين الريّس، ص٥٦. وينظر: نظرية الدولة في الفقه السياسي الاسلامي: د فؤاد النادي، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ط١، ١٩٨٠. ص٩٠.

(١٨) ينظر: مباحث ومناقشات في النظرية السياسية، د. ضياء الدين الريّس، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٦٨. ص٦٧. وينظر: الطريق الى الحكم الاسلامي: محمد علي ضنأوي، بيروت، ط١، ١٩٧٠. ص٨٩، وينظر: العلاقات الدولية في الاسلام: محمد ابو زهرة، القاهرة ن الدار العربية، ١٩٦٤، ص٩٠.

(١٩) ينظر: مباحث ومناقشات في النظرية السياسية، د. ضياء الدين الريّس، مصدر سابق. ص٩٧.

(٢٠) ينظر: نظريات المثل الخارجية، د. ضياء الدين الريّس، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢، ص١١٩.

(٢١) المصدر نفسه: ١٢٠.

(٢٢) ينظر: محمود شاكر، العالم الإسلامي، (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م)، ص١١ – ١٤.

(٢٣) الاسلام والخلافة في العصر الحديث، ضياء الدين الريّس، بيروت، طبعة ٢، بتقديم الشيخ: محمد المبارك، ص٢١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٥) الاسلام والخلافة في العصر الحديث، ضياء الدين الريّس، ص٢٣.

(٢٦) تشتمل كتب الاحكام السلطانية على مباحث واسعه منها. في عقد الإمامة. وفي تقليد الوزارة. وفي تقليد الإمارة على البلاد. وفي تقليد الإمارة على الجهاد. وفي الولاية على المصالح. وفي ولاية القضاء. وفي ولاية المظالم. وفي ولاية النقابة على ذوي الأنساب. ووفي الولاية على إمامة الصلوات. وفي الولاية على الحج. وفي ولاية الصدقات. وفي قسم الفيء والغنيمة. وفي وضع الجزية والخراج. وفيما تختلف أحكامه من البلاد. وفي إحياء الموات واستخراج المياه. وفي الحمى والأرفاق. وفي أحكام الإقطاع. وفي وضع الديوان وذكر أحكامه. وفي أحكام الجرائم. وفي أحكام الحسبة.

(٢٧) الاسلام والخلافة في العصر الحديث، ضياء الدين الريّس، ص٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[٢٨] هاملتون جب: هاملتون ألكسندر روكسين كب (٢يناير ١٨٩٥_٢٢ اكتوبر ١٩٧١) وهو من كبار المستشرقين المعاصرين الذين وقفوا حياتهم على دراسة التراث الاسلامي. يعرف اختصارا ب (H_A_R) ولد في مدينة الاسكندرية ومن كتبه الى اين يسير الاسلام، لندن ١٩٣٢, واتجاهات حديثة في الاسلام. شيكاجو (١٩٤٧) كما ترجم الى الانكليزية مختارات من رحلة ابن بطوطة، ينظر، دراسات في حضارة الاسلام، تأليف، هاملتون جب، تحرير ستانفورد شو وليم بولك، ترجمة الدكتور احسان عباس، د. محمد يوسف نجم، د. محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩.

[٢٩] القانون الدستوري والأنظمة السياسية، د. عبد الحميد متولي، ج١، ص ٣٢. وينظر: محمد الطاهر بن عاشور، نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم، ص ٢٤.

[٣٠] نظرية المقاربات السياسية، د. ضياء الدين الريّس، المصدر السابق، ص٩٥. وينظر: دليل الديمقراطية، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، ص: ٩، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠١١م.ص٣٨. وينظر القانون الدستوري والأنظمة السياسة، مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية، د. عبد الحميد متولي، ص: ٣٥، منشأة المعارف، ٢٠٠٧م. ص٩٠.

[٣١] ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ص٧٤.

[٣٢] أصول الفقه، ما لا يسع الفقيه جهله، د. عياض بن نامي السلمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٣٧. وينظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، م س، ص١٠٨، ١٠٩. وينظر: والإحكام في أصول الأحكام: الآمدي (علي بن محمد ... أبو الحسن) (٥٥١– ٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميأتي، طبعة: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى لسنة ١٤٠٤ هـ.: ١/ ٩٩. وينظر: والوصول إلى الأصول: ابن برهان البغدادي (أحمد بن علي ت ٥١٨هـ)، طبعة مكتبة المعارف، بالرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ. مج ١/ ص٨١.

[٣٣] نظرية المقاربات السياسية، د. ضياء الدين الريّس، المصدر السابق، ص١٢٣.

[٣٤] رواه مسلم من في الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين. حديث ابي سعيد الخدري ﷺ، رقم (١٨٥٣) في الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Resources References

1- Abu Al-Ala Al-Mawdudi, Islamic Government, Cairo, Al-Mukhtar Al-Islami, 1980.
2- Abu Al-Hassan Al-Nadwi, (Translated), The Political Interpretation of Islam, Arabization of the Light of the Al-Amini Nadwi Symposium, Lakhnu, Collegiate Scholars Press, 1979.
3- Al-Bashir Ahmad, The Islamic State, Research in the Methods of Change, Amman, Dar Al-Bayarq, 1st edition, 1999.
4- Jan Mino (translator) Introduction to political science, translated by George Yunus, Aouidat publications, 1986.
5- Jalal Muhammad Al-Munajjid, Islam and Shura, Cairo, a series of Islamic books, issued by the Supreme Council for Islamic Affairs, 1970.
6- Hakem Al-Mutairi, Human Liberation and the Abstraction of Tyranny, First Edition, Beirut Arab Institute for Studies and Publishing. 2009.
7- Khair al-Din Yuji Si, The Evolution of Political Thought for Ahl al-Sunnah wal Jama'ah, Uncle Dar al-Bashir, 1987.
8- Dr. Al-Tijani Abdul Qadir Hamid, The Origins of Political Thought in the Great Quran, Amman, Dar Al-Bashir, 1st Floor, 1995.
9- Dr. Salahuddin Dabbous, States, Sanctities and Permits in the Islamic System, Contemporary Muslim Journal, No. 53, Year 14, 1988.
10- Dr. Omar Abdel Baset, Contemporary Islamic Political Project, Scientific Books House, Beirut, 2000.
11- Dr. Qahtan Abdul-Rahman Al-Douri, Shura between theory and practice, Baghdad, Al-Ummah Press, 1st edition, 1974.
12- Dr. Muhammad Ahmad Khalaf Allah, Study in Islamic Systems and Legislation, Cairo, 1979.
13- Dr. Muhammad Ahmad Mufti and Dr. Sami Saleh Al-Wakeel, Islamic Political Theory in Sharia Human Rights, Doha, Kitab Al-Ummah, Ministry of Awqaf, 1st Edition, 1410.
14- Dr. Muhammad Fathi Othman, The Origins of Political Thought in Islam, Beirut, Al-Risala Foundation, 1st Edition, 1979.
15- Dr. Mohamed Fouad Abdel Moneim, Three Letters in Islamic Political Thought, Alexandria, University Youth Foundation, 2nd edition, 1982.
16- Munir Al-Bayati, The Legal State of the Political System in Islam, Baghdad, Arab Printing House, 1979.
17- Dr. Jean Touchar, History of Political Thought translation, Ali Muqallad, Dar Al-Alamia, Beirut, 1981.
18- Dr. Saber Tuaima, Group Studies, Al-Maaref Library, Riyadh 1401 AH / 1981AD.
19- Dr. Dia Al-Din Al-Rayyes, Theories of Foreign Ideals, Modern Cairo Library, 1972.
20- Dr. Abdel-Hamid Metwally, The Crisis of Political Thought in Islam, Cairo, The Egyptian Public Authority, 3rd edition, 1985.
21- Dr. Fathia Al Nabrawi and Dr. Muhammad Nasr Muhanna, The Evolution of Political Thought in Islam, Cairo, The Knowledge Library, 1st Edition, 1984.
22- Dr. Muhammad Al-Mubarak, Beirut, The State and the System of Calculation by Ibn Taymiyyah, Dar Al-Fikr, 1st floor, 1967.
23- Dr. Othman Khalil, Islamic Democracy, within the series of Islamic Culture, Cairo, Technical Publishing Bureau, 1958.
24- Saadi Abu Jibin Beirut, a study in the curricula of political Islam, Al-Resala Foundation, 1st edition, 1985.
25- Saadi Abu Jibin, Beirut, Approaches to Political Islam, The Resala Foundation, 1st Edition, 1985.
26- Anwar Al-Jundi, Sharia Politics, in the series "Teacher of Islam," Tunis, Dar Abu Salama.
27- Islamic Politics and Islamic Jurisprudence, Abd al-Rahman Taj, Cairo, Dar Al-Talif Press, 1st edition, 1953.
28- Dr. Muhyiddin Muhammad Qasim, Sharia Politics and the Modern Concept of Politics, Cairo, 1st floor.
29- Abdel-Wahab Khallaf, Sharia Politics or Regime in Islam, Beirut Al-Risala Foundation, 1st edition, 1989.
30- Abdel-Aziz Mustafa Kamel, Judgment and Arbitration in the Discourse of Revelation: Riyadh, The Dar, Thebes, i 1, 1415.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31- Abdullah bin Omar Al-Dumaiji, the Great Imamate of the Sunnis and the Community, Riyadh, Dar Taiba, 2nd floor, 1980.
32- Abdel Wahab Khallaf, The Three Authorities, Cairo, 1978.
33- Abdel-Wahab Kelizia, International Law in Islam, Beirut, Dar Al-Alam for Millions, 1st edition, 1984.
34- Muhammad Al-Sadiq Afifi, Islamic Society and Principles of Governance, Al-I'tisam House for Printing and Publishing in Cairo, 1st floor, 1980AD.
35- Muhammad al-Tahir ibn Ashour, The Origins of the Social System in Islam, Tunis, The Tunisian Company, 2nd Edition, 1985.
36- Muhammad Al-Mubarak, The System of Economic Islam, Dar Al-Fikr, Beirut, Ed. 1, 1392 AH / 1978 AD.
37- Muhammad ibn Yaqoub Al-Fayrouz Abadi Majd Al-Din, The surrounding dictionary, Investigator: Muhammad Naeem Al-Arqsousi, Al-Resala Foundation, 2005.
38- Muhammad Shafiq Ghorbal, The Arab Encyclopedia, Dar Al-Nahda, Beirut, 1980
39- Muhannad Mubaideen, Islamic Political Thought, Publishing house: Arab Science House Publishers, Beirut - Edition: First / 2008.
40- Morton Kaplan, The Opposition and the State in Peace and War, translated by Sami Adel, New Horizons House (undated).
41- Muhammad Jalaluddin Sharaf, The Origins and Evolution of Political Thought in Islam, Dar Al-Nahda 1982 AD.
42- Abdel-Wahab Khallaf, Sharia Politics or Regime in Islam, Beirut Al-Risala Foundation, 1st edition, 1989.
43- Yahya Al-Barazi, Systems of Governance in Islam, Beirut, House of Education Library, 1986.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

١- ابو الاعلى المودودي، الحكومة الاسلامية، القاهرة، المختار الاسلامي، ١٩٨٠.

٢- ابو الحسن الندوي، (مترجم) التفسير السياسي للإسلام، تعريب نور عالم الاميني الندوي، لكهنو، مطبعة ندوة العلماء، ١٩٧٩.

٣- البشير احمد، الدولة الاسلامية بحث في مناهج التغيير، عمان، دار البيارق، ط١، ١٩٩٩.

٤- جان مينو (مترجم) مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات ١٩٨٦م.

٥- جلال محمد المنجد، الاسلام والشورى، القاهرة، سلسلة كتب اسلامية، الصادرة عن المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧٠.

٦- حاكم المطيري، تحرير الانسان وتجريد الطغيان، الطبعة الأولى بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر.٢٠٠٩.

٧- خير الدين يوجي سي، تطور الفكر السياسي عند اهل السنة والجماعة، عمام دار البشير، ١٩٨٧.

٨- د التيجاني عبد القادر حامد، اصول الفكر السياسي في القران المكي، عمان، دار البشير، ط١، ١٩٩٥.

٩- د صلاح الدين دبوس، الولايات والحرمات والمباحات في النظام الاسلامي، مجلة المسلم العاصر، العدد ٥٣، السنة ١٤، ١٩٨٨.

١٠- د عمر عبد الباسط، المشروع الاسلامي السياسي المعاصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.

١١- د قحطان عبد الرحمن الدوري، الشورى بين النظرية والتطبيق، بغداد، مطبعة الامة، ط١، ١٩٧٤.

١٢- د محمد احمد خلف الله، دراسة في النظم والتشريعات الاسلامية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٣- د محمد احمد مفتي ود سامي صالح الوكيل، النظرية السياسية الاسلامية في حقوق الانسان الشرعية، الدوحة، كتاب الامة، وزارة الأوقاف، ط١، ١٤١٠.

١٤- د محمد فتحي عثمان، اصول الفكر السياسي في الاسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٩.

١٥- د محمد فؤاد عبد المنعم، ثلاث رسائل في الفكر السياسي الاسلامي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط٢، ١٩٨٢.

١٦- د منير البياتي، الدولة القانوني للنظام السياسي في الاسلام، بغداد، الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩.

١٧- د. جان توشار، تاريخ الفكر السياسي ترجمة، علي مقلد الدار العالمية بيروت ١٩٨١.

١٨- د. صابر طعيمة، دراسات في الفِرَق، مكتبة المعارف بالرياض . ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٩- د. ضياء الدين الريّس، نظريات المثل الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٢.

٢٠- د. عبد الحميد متولي، ازمة الفكر السياسي في الاسلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ط٣، ١٩٨٥.

٢١- دكتورة فتحية النبراوي ود محمد نصر مهنا، تطور الفكر السياسي في الاسلام، القاهرة داتر المعارف، ط١، ١٩٨٤.

٢٢- د محمد المبارك، بيروت، الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية، دار الفكر، ط١، ١٩٦٧.

٢٣- د عثمان خليل، الديمقراطية الاسلامية، ضمن سلسلة الثقافة الاسلامية، القاهرة، المكتب الفني للنشر، ١٩٥٨.

٢٤- سعدي ابو جيب ن بيروت، دراسة في مناهج الاسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.

٢٥- سعدي ابو جيب ن بيروت، مناهج الاسلام السياسي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.

٢٦- انور الجندي، السياسة الشرعية، ضمن سلسلة معلمة الاسلام، تونس، دار ابو سلامة.

٢٧- السياسة الشرعية والفقه الاسلامي، عبد الرحمن تاج، القاهرة، مطبعة دار التأليف، ط١، ١٩٥٣.

٢٨- د محي الدين محمد قاسم، السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث، القاهرة، ط١.

٢٩- عبد الوهاب خلاف، السياسية الشرعية أو نظام الحكم في الاسلام، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٩.

٣٠- عبد العزيز مصطفى كامل، الحكم والتحاكم في خطاب الوحي: الرياض دار طيبة، ط١، ١٤١٥.

٣١- عبد الله بن عمر الدميجي، الامامة العظمى عند اهل السنة والجماعة، الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٩٨٠.

٣٢- عبد الوهاب خلاف، السلطات الثلاث، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٣- عبد الوهاب كليزية، الشرع الدولي في الاسلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٤.

٣٤- محمد الصادق عفيفي، المجتمع الاسلامي وأصول الحكم، دار الاعتصام للطبع والنشر بالقاهرة ط/١، ١٩٨٠م.

٣٥- محمد الطاهر بن عاشور، اصول النظام الاجتماعي في الاسلام، تونس، الشركة التونسية، ط٢، ١٩٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦- محمد المبارك، نظام الاسلام الاقتصادي، دار الفكر بيروت، ط/١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٨م.
٣٧- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.
٣٨- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار النهضة بيروت، ١٩٨٠م.
٣٩- مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي، دار النشر: الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – الطبعة: الأولى/٢٠٠٨.
٤٠- مورتون كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، ترجمة سامي عادل، دار الآفاق الجديدة (بلا تاريخ).
٤١- محمد جلال الدين شرف، نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، دار النهضة ١٩٨٢م.
٤٢- عبد الوهاب خلاف، السياسية الشرعية أو نظام الحكم في الاسلام، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٩.
٤٣- يحيى البرازي، نظم الحكم في الاسلام، بيروت، دار مكتبة التربية، ١٩٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of Journal of Al-Frahids Arts is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com